https://doi.org/10.61353/ma.0180057

سياسة تجارة البشر الدولية في العراق بعد عام 2003 الدوافع والحلول

أ.م.د. إبراهيم حربي إبراهيم
معهد تكنولوجيا / بغداد – الجامعة التقنية الوسطى
Ibraheemharbi@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2024/8/2 تاريخ ارجاع البحث 2024/8/11 تاريخ قبول البحث 2024/8/31

أصبحت سياسة تجارة البشر من أبشع الجرائم والأكثر انتشارا وسرية وتنظيماً في دول العالم جميعها ومبعث قلق للمسؤولين في مهمة مكافحتها للفساد بشكل عام ، كون ان لها أنشطة غير شرعية تحقق مبالغ مالية ضخمة تؤدي إلى حدوث مشاكل مباشرة على الجوانب السياسية والاقتصاديه والاجتماعية، وتسبب فقدان هيبة الدولة وسيطرتها على السياسة العامة للبلد، لأنها تشارك في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار للدولة واللذان يعدان أساس الرفاهية والتنمية والتطور لكل مجتمع ، الأمر الذي يؤثر بوضوح سلبًا على المصلحة العامة للبلد من الناحية السياسية لما يسببه من تهديد للاستقرار الأمني، والسياسي، الذي يؤدي إلى أنتشار الفساد السياسي والإضرار بالمصلحة العامة من الناحية الاجتماعية، ولخطورة هذه الظاهرة تسعى الدولة العراقية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع وقوع هذه الجريمة, أو عن طريق التوصل إلى السبل اللازمة لمكافحتها، من أجل حماية المصلحة العامة للدولة بكل والوسائل المتاحة والممكنة..

الكلمات المفتاحية : سياسة، تجارة البشر، الخطف والإرهاب .

Human trafficking has become one of the most heinous and widespread crimes globally. It operates in secrecy and is highly organized across all countries, posing a serious concern for officials tasked with combating corruption. Its illegal activities generate enormous profits, which have direct and detrimental effects on political, economic, and social stability. This crime undermines a state's authority and control over its overall policy, contributing to instability and imbalance—factors that are critical for the well-being, development, and progress of any society. As a result, human trafficking negatively impacts the general interests of the country, particularly from a political standpoint, as it threatens security and political stability. .

Keywords: Policy, human trafficking, Kidnapping and terrorism.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

أولاً / موضوع البحث:

إن "جريمة تجارة البشر" ليست من الجرائم وليدة اليوم قديمة ضاربة في قدمها، إذ احتلت الموقع الأبرز في الأجندة السياسية العالمية التي ظهرت مع ظهور الكثير من جرائم العصر الحديث ، بعد أن اتضحت صلتها الوثيقة بتمويل " الإرهاب الدولي" وما لها من عظيم الأثر على الأضرار بالمصلحة العامة للدولة لا سيما في بلدان العالم الثالث التي تعد بيئة حاضنة لعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تبعاً للظروف المعيشية الصعبة التي سهلت وجود موارد متجددة من الضحايا من أجل تحقيق مبالغ هائلة من جراء استغلالهم الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تجار هذا النوع من الأنشطة كونها تدر ارباحاً طائلة لهؤلاء المجرمين، فضلًا عن ارتباط جريمة الاتجار بالبشر بممارسة أنشطة غير مشروعة سواء من الناحية القانونية والاقتصادية، كتجارة المخدرات والسلاح والرقيق الأبيض والأعضاء البشرية وغيرها من الجرائم . وفي العراق وبسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي مع انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي بشكل كبير فقد شكلت جريمة الاتجار بالبشر فرصة كبيرة للمتنفذين والفاسدين لتحويل احتياجات الإرهابيين كتكتيك لتمويل عملياتهم الإرهابية، فضلاً عن كونه عامل جذب وتكوين للمقاتلين الجدد. وبمقتضى الضمير الإنساني ، فالاتجار بالبشر يشكل اعتداءً سافرًا على الإنسانية بكل المعايير، لاسيما أن الضحايا في هذه الجرائم معظمهم من الفئات الضعيفة ، كالنساء والأطفال، الذين دفعتهم الظروف المعيشية والاقتصادية إلى ان يكونوا محلا للاتجار والاستغلال.

ثانيا / أهمية البحث:

كونها تسلط الضوء على تحليل واقع " ظاهرة تجارة البشر في العراق بعد عام 2003" إذ شهدت معدلات هذه الجريمة ارتفاعاً واضح في المجتمع العراقي وبالأخص بعد عام (2003) وتزامن انتشارها مع ضعف الأجهزة الأمنية وازدياد معدلات الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، التي باتت تشكل مشكلة حقيقية " لإدارة سياسة الدولة العراقية" وتهديدها للمجتمع العراقي بالكامل ، من هنا فإن أهمية الدراسة تنبع من أنه لابد من بذل الجهود كافة لمكافحة " ظاهرة تجارة البشر في المجتمع العراقي"، ودعم الأجهزة الأمنية التي تهتم بمكافحة تلك الجريمة لأنها تؤدي حدوث الكثير من الجرائم والسلوكيات الانحرافية في المجتمع العراقي لذلك يستوجب الكشف عن مسبباتها وآثارها المختلفة عن طريق البحث العلمي، إذ يمكن أن تسفر هذه الدراسة عن نتائج، وما تنتهي إليه من توصيات وما تتضمنه من حقائق وآراء ومعلومات، تؤدي إلى إمكانية وضع هذه الجريمة تحت السيطرة، إذ يمكن مواجهتها بفاعلية.

ثالثاً / أهداف البحث:

تحديد وسائل الحدّ من ظاهــره تجارة البشر وتقليل آثارها السلبية على الصعيد الوطني ووضع بعض التوصيات التي من شأنها تقليص هذه الظاهرة ومحاولة الحدّ منها عن طريق .

1. التعرف على مشكلة تجارة البشر في العراق لما له من آثار سلبية على مستوى الاستقرار الأمني للبلد.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

2. توجيه النظر للباحثين بضرورة البحث والتوصل لطرائق تؤدي إلى القضاء على ظاهرة تجارة البشر.
3. الإسهام في الحدّ من ظواهر الإرهاب والفساد لإداري والمالي عن طريق مكافحة القضاء على ظاهرة تجارة البشر وبذل الجهود اللازمة من قبل صناع القرار السياسي للحد من تلك الظاهرة.
4. الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة للمهتمين بهذا بالموضوع.

رابعاً / اشكالية البحث:

بالرغم من كل المحاولات من قيل السلطة العراقية لمكافحة ظاهرة تجارة البشر في العراق إلا إنها تتزايد باستمرار . وتتفرع من خلال هذه الاشكالية تساؤلات عديدة :

- ما هي الوسائل المتبعة لمكافحة الاتجار بالبشر ؟
- ما هي جوانب القصور في مكافحة ظاهرة تجارة البشر التي اتبعتها الحكومة ؟
- ما هي التوصيات المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ؟

خامساً / فرضية البحث:

تعد عملية ظاهرة تجارة البشر من الجرائم الدولية التي لها تأثيرات سلبية على أساس وجود المجتمع وبنية الدولة التي تهدد أمن وسيادة البلد وذلك لارتباطها بأنشطة مالية غير مشروعة وتعاملات خارج حدود القانون.

سادساً / مناهج البحث:

اعتمد الباحث على الجانب النظري اذ يتضمن جمع المعلومات لإغناء الدارسة بالمعلومات المطلوبة والمنهج التحليلي بغية تحليل وتحديد الأهمية إذ تم الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث .

سابعاً / هيكلية البحث:

من أجل الإحاطة بموضوع بحثنا سوف نقوم بتقسيم البحث على مبحثين الأول : ينقسم على مطلبين الأول مدخل مفاهيمي لظاهرة تجارة البشر ، والمطلب الثاني : أشكال جريمة الإتجار بالبشر، أما المبحث الثاني الذي ينقسم على مطلبين الأول أهم الدوافع المساعدة لاتساع ظاهرة تجارة البشر في العراق ، أما المطلب الثاني الوسائل والحلول لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ، ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: المطلب الأول : مدخل مفاهيمي لظاهرة تجارة البشر

أولًا: تاريخ ظاهرة تجارة البشر:

لا يخفى على أحد أن ظاهرة الإتجار بالبشر ليست وليدة السنوات الأخيرة التي ظهر فيها مصطلح الإتجار بالبشر بل هي مشكلة ضاربة في القدم، فقد سادت في عصور ما قبل الميلاد قاعدة "القوي يسيطر على الضعيف" ومن هناك بدأت جذور المشكلة وانقسم البشر إلى سادة وعبيد [1]، ومن المعروف أن نظام الرّق والعبودية قد نشأ في أحضان الجاهلية [2]، إذ عاش العرب قبل مجيء الإسلام أزمنة مظلمة فكان الطغيان

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

والفساد منتشرا في الأرض والغلو والبطش حال كبراء القوم إلا من رحم الله منهم، وكانت القبلية تبعاً لرأي سيدها في الحرب قبل السلم حتى أن بعضهم كان إذا غضب غضبت له آلاف السيوف لا تسأله فيما غضب ويبدو أن العرب لم يكونوا هم المؤسسون لما عُرف بالنخاسة آنذاك، بل أن أفريقيا طالما كانت معيناً للعبيد منذ أقدم العصور، فكان هناك عدد كبير من الرقيق الأسود المستورد من افريقيا وتحديداً من الحبشة عرفوا ب (الاحباش) لصلة الحبشة بجزيرة العرب، وبما أن أمة العرب كانت أبعد الأمم عن الصناعة وكانوا يأنفون منها ويتركون العمل فيها للأعاجم والموالي . إذ تم استغلال هؤلاء في أكثر الحرف الشاقة والأعمال المرهقة وحراسة التجارة وحماية قوافلهم من غارات الاعراب والعمل في السقي ورعي الابل والماشية وغير ذلك من الأعمال الشاقة [3] ، وفي الحديث عن حضارات وادي الرافدين لا نعرف متى بدأ تحديداً نظام الرّق في المجتمع العراقي القديم ولابد أن ذلك مرتبط بأولى الحملات العسكرية و أولى الرحلات التجارية, ومن المحتمل أن نظام الرّق في وادي الرافدين قد ظهر قبل تاريخ أقدم النصوص القديمة ولكن تطور النظام الاجتماعي في العراق القديم وتحديداً الحقبة السومرية ليضم ثلاث طبقات, أولها كانت الطبقة الحاكمة أو النبلاء إذ كان مالكوا الأراضي ملكاً خاص لهم, والثانية تضم الناس الأحرار الفقراء الذين لا يملكون أرضاً وتسمى بطبقة الأحرار العاديون , أما الطبقة الثالثة تتكون من العبيد الذين كانوا بالدرجة الأولى أسرى حرب [4]، وعلى هذا النحو سارت المجتمعات الإنسانية القديمة حتى مجيء الإسلام الذي دعا وللمرة الأولى في تاريخ البشرية إلى إغلاق أبواب الرّق والعمل على الحدّ من انتشاره، وبعد ردحاً من الزمن وتحديداً منذ مطلع القرن العشرين أقرت الحضارة الإنسانية بحقيقة تكريم الإنسان ونبذ العبودية من خلال الاتفاقيات الدولية والإعلانات العالمية التي أبرزت حقوق الإنسان واضفت عليها الحماية القانونية والدولية [5].

ثانياً: تعريف "تجارة البشر في اللغة والاصطلاح" :

إن مصطلح ما يعرف اليوم تجارة البشر قد ظهر وتطور بعد أن كان الإنسان يعاني من العبودية، إلى الاستغلال والاستهداف في ظلّ هذه الجريمة التي أقل ما يمكن وصفها بأنها أبشع الجرائم، وتعرف التجارة لغوياً بأنه من أتجر اتجاراً، وتاجر متاجرة، واتجر اتجاراً أتجر، والتاجر من يبيع ويشتري والاتجار مصطلح مشتق من التجارة، وهو مزاولة أعمال التجارة، بتقديم السلع إلى الغير بمقابل عن طريق البيع والشراء. أما البشر فهم الخلق أو الناس سواء كان الإنسان ذكرًا أم أنثى، واحد أو أكثر ، أما تعريف مصطلح الاتجار بالبشر فقد تحول من العبودية في ظلّ انتشار ظاهرة تجارة الرقيق الأبيض، إلى الاستغلال في ظلّ انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، الذي أصبح العنصر المحدد لقيام هذه الجريمة[6] ، وعرفها بعضهم بانها التصرفات المشروعة كافة وغير المشروعة التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أم بصورة قسرية رغماً عنه أو بأي صورة أخرى من صور العبودية [7]، أن المعنى اللغوي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

بمصطلح الاتجار بالبشر هو مجازي، اي انه ليس بالضرورة ان يكون الفعل اتجاراً أي وجود بيع وشراء حقيقي للبشر، إنما جاء هذا المعنى الاتجار بالبشر أو الاتجار بالأشخاص للترجمة الحرفية للمصطلح ،(Trafficking inpersons) أو (Human Trafficking) ، وقد قبلت المجتمعات الدولية هذا المعنى مع أنه لا يعبر عن حقيقة الجريمة في كل الأحوال، [8] وقد ذهب بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصا للنساء والأطفال ، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 الاتجار بالبشر في المادة 3 فقرة (1) على انه " تجنيد أشخاص أو نقلهم، أو تنقيلهم أو ايواءهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها او غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخدع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقه شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى ، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي ، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرّق أو الاستعباد أو نزع الاعضاء"[9]، وقد عرف قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي رقم (28) لسنة (2012) في المادة (الأولى) منه مصطلح " الاتجار بالبشر بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم، أو ايوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر او الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا بنيل موافقة شخص له سلطة او ولاية على شخص آخر بهدف بيعهم أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستغلال الجنسي او العمل القسري او الاسترقاق او التسول او المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لأغراض التجارة الوطنية[10]، "

ثالثاً: خصائص جريمة الاتجار بالبشر [11] :

تتميز "جريمة الاتجار بالبشر" بخصائص عديدة تختلف عن غيرها من الجرائم وهي على النحو الآتي:

1. تعد من بين أهم الجرائم المنظمة التي ترتكب من قبل أناس محترفين كونها "عابرة للقارات" فهي تمارس من قبل عصابات احترفت الجريمة وجعلتها محوراً ونشاطاً غايته تحقيق الربح .
2. تعد من الجرائم المركبة لما تحتويه من احتيال وخطف وتهديد وهي دائما تتم بتلك الوسائل إذ إن الاتجار أما يتم عن طريق الخطف او عن طريق أو النقل أو التجديد أو الإيواء أو الاستقبال .
3. الربح المهول الذي يتم تحقيقه كونها تأتي بعد تجارة السلاح أو المخدرات وكونها أسرعها نمواً وأكثرهم ربحاً
4. تتم هذه الجريمة نتيجة لاستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تعاني منها العديد من دول العالم .
5. وفقاً لهذا النوع من التجارة يعد البشر هم السلعة التي تباع وتشترى كونهم يمتلكون كيان مادي .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

6. تعد من بين الجرائم المستمرة لكون العناصر المكون له تستغرق وقتاً من الزمن لتحقيق أركانها كونها لا تتحقق دفعه واحدة إذ إن الجاني عندما يقوم بنقل المجني عليه أو إيوانه أو استقباله أو تجنيد لغرض استغلاله في العمل القسري او الدعارة فأن فعله يحتاج الى وقت من الزمن لإكمال عمله الاجرامي.
7. الرضا ليس عنصراً مهماً في هذه الجريمة كونها تقع من دون حاجة لرضا المجني عليه .
8. ظهورها كان ولا يزال مرتبطاً بعوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية متكاملة يؤثر بعضها على بعضهم الآخر.

المطلب الثاني: أشكال جريمة الإتجار بالبشر

أولاً: يتخذ الإتجار بالبشر أشكالاً عديدة ومنها

1. **الإسترقاق:**

يعرف الرّق لغة بأنه الرّق بالكسر يعني الملك والاستعباد؛ وسمي العبيد بالرقيق كونهم يذلون ويخضعون ويرقون لمالكهم، ويطلق الرقيق على الذكر والأنثى وجمعه أرقاء[12]. وتجارة الرقيق هي جميع الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو أحتيازه أو التخلي عنه للغير على قصد تحويله إلى رقيق، وتلك الأفعال التي ينطوي عليها إحتياز رقيق ما بغية بيعه أو مبادلته كذلك أفعال التخلي، بيعاً أو مبادلة عن رقيق تم إحتيازه على قصد بيعه أو مبادلته، كذلك عموماً أي إتجار بالأرقاء أو نقلهم"[13]. أن الإسترقاق ليس ظاهرة عارضة، فهو مرتبط بالأهداف الاستراتيجية للجماعات المتطرفة في تأصيل فكرها وفي زيادة تمويلها، فهو يستخدم لتلبية ضرورات تكتيكية مثل التجنيد، وترويع السكان لحملهم على الانصياع، وترحيل المجتمعات المحلية من المناطق الاستراتيجية، وتوليد إيرادات عن طريق الاتجار بالجنس، وتجارة الرقيق، والفدية، ونهب الموارد الطبيعية والاستيلاء عليها، وممارسة التعذيب للحصول على المعلومات، والإجبار على اعتناق الدين وتلقين العقائد عن طريق الزواج القسري لإقامة علاقات نسب أو تغيير هذه العلاقات أو تدميرها فضلاً عن ذلك عمدت التنظيمات الإرهابية إلى أسلوب توفير العبيد الجنسيين للإرهابيين كمكافات تمنح لهم لإغرائهم وحثهم على القيام بالعمليات الإرهابية، كما تستخدمه كعامل جذب للمقاتلين الجدد، إذ استخدم التنظيم وعوداً بممارسة الجنس مع نساء وفتيات في مواده الدعائية كجزء من الاستراتيجية التي يتبعها في تجنيد الأفراد أكثر من ذلك أنشأ هذا الفكر المتطرف وللمرة الأولى سوقاً للإتجار بالنساء والأطفال " ، فلم يعد الرق مجرد مصدراً للدخل لهذه الجماعات، بل أضحى اليوم فكر الاتجار بالبشر متجذراً بعمق في ايديولوجيتهم. أن خطورة هذه الجرائم لا تقتصر على انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بل تتعداه لتمنح هذه التنظيمات الإرهابية فرصة للتغلغل في الدول الأخرى من خلال شبكات الجريمة المنظمة المنتشرة في مختلف الدول والممتهنة للإتجار بالبشر، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه تعاون محتمل بين هذه الشبكات والتنظيمات الإرهابية لإجراء العديد من العمليات الإرهابية في انحاء الدول جميعها [14] ، ومن بين أبرز

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

المشاكل التي تزداد سعتها في العراق، ظهور شبكات تمتهن استغلال الأطفال في التسول، واستدراج النساء للعمل ضمن شبكات الدعارة. وان"ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق هي جريمة منظمة دولية تقودها عصابات تدر عليهم المليارات وتطورات أساليبها بشكل يومي حتى وصل إلى الاتجار الالكتروني وخطرها الأكبر أنها تستهدف الأطفال والفتيات في كافة محافظات العراق"[15].

2. عمل السخرة أو العمل القسري

يعد العمل القسري نوعا من الاتجار بالبشر، الذي يتضمن استخدام الاكراه أو الاحتيال لجعل الناس يفعلون أشياء ضد اختيارهم. وكثيرا ما يوعد الضحايا بإمكانيات العمل في الدول الأجنبية؛ ومع ذلك، عند وصولهم، يتم الاستيلاء على جوازات سفرهم وغيرها من أشكال تحديد الهوية، ويتم إجبارهم على العمل في ظروف صعبة مقابل القليل من المال أو بدون نقود. تستخدم العديد من الصناعات، بما في ذلك الزراعة والتصنيع والبناء والعمل المنزلي، السخرة في كثير من الاحيان. وكثيرا ما يتعرض ضحايا السخرة للإيذاء البدني والنفسي، وحرية تنقلهم محدودة [16]، وقد اهتمت منظمة العمل الدولية بموضوع ''السخرة والعمل ألقسري أو الخدمة القسرية'' على اعتبار أنها شبيه بالرّق، إذ عرفت الخدمة القسرية بأنها'' جميع الأعمال أو الخدمات التي تفرض عنوة على أي شخص تحت التهديد بأي عقاب، التي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائها بمحض اختياره ولكن مع استثناء الخدمة العسكرية الإلزامية[17].فيجبرون على العمل لساعات طويلة مقابل أجر جد منخفض من دون تمتعهم بأدنى حقوقهم فضلًا عن عدم ملائمة الأجور وأحيانا عدم تقاضيها [18] وقد يشمل "السرقة أو زراعة المخدرات، أو بيع السلع المقلدة أو التسول القسري. وغالباً ما يكون للضحايا حصص نسبية ويمكن أن يواجهوا عقوبة قاسية إذا لم يؤدوا عملهم أداءً كافياً" ولايقتصر الاستغلال على لأشخاص البالغين بل أصبح استغلال الأطفال منتشر بشكل كبير إذ بينت منظمة العمل الدولية أن هناك حوالي (250) مليون طفل أعمارهم تتراوح بين سن الخامسة إلى الرابعة عشر يستغلون في أسوء أنواع الاستغلال الاقتصادي ويعملون في ظروف خطرة وأعمال صعبة جدًا، ويعد الفقر هو العامل الرئيس فضلًا عن عوامل أخرى ويؤديً ، استغلال الأطفال بهذه الصورة إلى تعرضهم للعديد من المشاكل الصحية أبرزها أمراض التأخر في النمو والتشوهات وغيرها[19].

3. الإستغلال الجنسي للنساء و الأطفال

يعد الاستغلال الجنسي بالأشخاص من أكثر الصور شيوعا إذ لم يعد مقتصرا على الشواذ فقط وإنما أصبح ظاهرة تجارية دولية تعاني منها المجتمعات جميعها ، إذ يتعرض الملايين من الأشخاص ولا سيما الأطفال الذكور والإناث والنساء لهذا النوع من الاستغلال، فبالنسبة للأطفال أصبحت إحدى وسائل الجذب السياحي الذي تجني منه بعض الدول مبالغ مالية طائلة و يتم استغلال النساء البالغات في الدعارة وغيرها من إشكال الاستغلال الجنسي[20] ومن الصور الأخرى استغلال الأشخاص في المواد الإباحية، ومما

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

ساعد على انتشارها التطور التكنولوجي الذي أدى إلى سهولة نشرها بتكاليف أرخص وبسهولة أكبر[21] ، وغالبية حالة العبودية عبر الحدود في يومنا الحاضر، هي الإجبار على ممارسة الجنس التجاري بالقوة أو الخداع، أو الإكراه، أو من خلال ممارسة السلطة والتأثير على الشخص الذي أجبر على القيام بمثل هذه الأفعال في حالة كونه دون سن الثامنة عشر [22] ،اذ أكد تقرير المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر لعام 2018 على وجود (15) شبكة اتجار لاستغلال الأشخاص في صور عدة منها الدعارة، وتبلغ نسبة القاصرات نصف العدد وتجري معظم حالات الاستغلال عبر مواقع التواصل الاجتماعي،[23]، كما وثق وجود شبكة تعمل في بعض المحافظات على اصطياد الأطفال من الذكور لاستغلالهم جنسيا، وأكد على تورط شخصيات حكومية فيها ما أكدت بعض المصادر ان العصابات تستخدم بعض مراكز التدليك والمقاهي غطاءا لتجارة الجنس، كذلك أكدت إحدى المصادر تزايد الاتجار بالقاصرات إلى الدول المجاورة عن طريق خداعهن، هذا وقد قدرت منظمة الهجرة الدولية نسبة الاتجار بالنساء خارج الحدود بشكل عام (70٪) بينما تشكل نسبة الاتجار بالأطفال نحو (50٪) ويكون الاتجار لغرض الدعارة وغيرها [24]. وقد أصدر المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر تقريره الخاص لشهر تشرين الثاني 2018 ، يوثق فيه 13 جريمة اتجار بالبشر في بغداد والمحافظات، ما بين استغلال للأطفال في ظاهرة التسول في التقاطعات والأسواق، وتجارة الأعضاء البشرية، واستدراج النساء للعمل ضمن "شبكات الدعارة"، وقد أكد المرصد بأن الأطفال هم ممن دون السادسة عشرة والنساء، يمثلون ثلثي نسبة الضحايا [25]. وشهدت الحقبة الممتدة بين العامين 2014 و ،2018 اختطاف مقاتلو داعش واحتجاز آلاف النساء والأطفال من مجموعة واسعة من الجماعات العرقية والدينية، ولا سيما الايزديين ، وباعوهم لمقاتلي داعش في العراق وسوريا، إذ أخضعهم مقاتلو داعش للزواج القسري والعبودية الجنسية والاغتصاب والعبودية المنزلية. واحتفظ داعش بنظام منظم لشراء وبيع النساء والفتيات للاسترقاق الجنسي، بما في ذلك عقود البيع الموثقة من قبل المحاكم التي يديرها داعش. أفادت وسائل الاعلام أن داعش باع بعض الاسرى للاثرياء في دول الخليج، وأشارت التقارير إلى نقل بعض الأسرى الايزديين إلى سوريا وتركيا والمملكة العربية السعودية. و ذكرت منظمات المجتمع المدني في العام 2018 أن أعضاء داعش وأنصارها اختطفوا الأطفال الأيزديين لاستغلالهم في تركيا. وبحسب ما ورد اختطف داعش 120 طفل تركمانيا في العام 2014؛ وتم بيعهم عدة مرات لغرض الاستغلال الجنسي، وتم إنقاذ 20 فقط من الأطفال المختطفين بحلول نهاية عام .2018 وشهدت المدة بين العامين ، 2015 – 2019 هروب آلاف النساء والأطفال من أسر داعش – وكثير منهم كانوا حوامل نتيجة الاغتصاب والزواج القسري والاتجار بالجنس؛ ولاتزال هؤلاء النساء والفتيات، بمن فيهن المشردات داخليا من بين هؤلاء السكان، معرضات بشدة لمختلف أشكال الاستغلال، بما في ذلك إعادة الاتجار[26]،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

4. تجارة الأعضاء البشرية

تعرف بأنها" أعمال البيع والشراء للأعضاء البشرية كالأنسجة والجلد والدم والكلى وغيرها من الأعضاء"[27]. وكل عملية تتم بغرض بيع أو شراء للأنسجة أو عضو أو أكثر من الأعضاء البشرية وهي تجارة حديثة بالمقارنة بتجارة الأشخاص، أما التبرع بدون مقابل فلا يعد من أعمال التجارة في الأنسجة أو الأعضاءالبشرية.وغالباً ما تتم جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويكون القاسم المشترك بينهم مجموعة من الأطباء أو الذين يعملون في المهن الطبية كالمختبرات، إذ إن هذه الفئة هي التي تسهل عملية البيع والشراء ونقل العضو من جسد الضحية إلى جسد المستفيد، وقد تتم سرقة العضو من جسد الضحية بشكل قسري، إذ يتم خداعه ونقله إلى مكان الجريمة عن طريق التغرير به، كأن يتم خطف الطفل ومن ثم تخديره وإجراء الفحوصات الطبية الشاملة له للتأكد من سلامته الجسدية، وفيما بعد يقوم الطبيب الذي لا يمتلك من أخلاق وشرف مهنة الطب شيء باستئصال العضو المتفق عليه وبيعه للزبون [28]. وتشير تقارير إلى أنّ بيع الأعضاء البشرية أصبح تجارة رائجة في العراق بعد تفشي الأمراض والأوبئة، خصوصاً الفشل الكلوي، علما بأن تسعين بالمئة من عمليات بيع الأعضاء هي لعمليّات الكلى، إذ يتراوح سعر بيع الواحدة من (4000) أربعة الاف الى (6000) ستة الاف دولار امريكي، بينما يبلغ سعرها عند التهريب لخارج العراق الى(33000) ثلاثة وثلاثين الف دولار، أمّا الأعضاء التناسلية فيصل سعرها الى (80000) ثمانين الفا، بحسب مصدر أمني بمكتب تحقيق مكافحة الإتجار بالبشر كشف عن إرتفاع عمليات تهريب الأعضاء الى الخارج وتحديدا أوكرانيا ووفقا لمختصّين فإنّ تجارة الأعضاء وعصاباتها تكثر في المناطق الفقيرة، التي يغرى فيها أصحاب الأوضاع الماديّة المتردية بمبالغ تؤملهم بفتح مشروع يبدأون فيه حياتهم من جديد، لكنّهم وفي النهاية يخسرون صحّتهم والمال الذي لا يسلم إليهم في أغلب الأحيان عقب تعرّضهم لعملية نصب واحتيال [29].

5. استغلال الأطفال

ويتم استغلال الأطفال أما جنسياً او استغلالهم من خلال استخدامهم لخدمة أي شكل من الأشكال الإباحية إذ يتم استخدام الأطفال لإشباع رغبات جنسية للأشخاص الآخرين مقابل الحصول على المال، ومن أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال الممارسة الجنسية، البغاء، تصوير الطفل عارياً، أو الاستغلال الجسدي للطفل من خلال الوسائط المتعددة والإنترنت وبطرق متعددة ومنها، عمالة الأطفال، وتجنيد الأطفال، والتسول، والمواد الإباحية، والتبني والسياحة الجنسية، ونزع الأعضاء، والعمل الجبري، والخدمات المنزلية، والنزاعات المسلحة، والأنشطة الإجرامية، وعمالة السخرة ، ناهيك عن استغلاله في تعاطي المخدرات والترويج لها بالسماح للغير بتعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وقد يكون ذلك بمقابل او بدون مقابل لغرض الانجرار معه نحو الهاوية [30] ، ويعد الإتجار في الأطفال وإستغلالهم من أسوأ صور الإتجار بالبشر، فهم البنية الأساسية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

والثروة البشرية المستقبلية لكافة العلاقات بإختلاف الأنظمة الإقتصادية، وتشمل العمالة دون السن القانوني مجردة من أي حماية قانونية أو صحية أو إجتماعية، والإستغلال الجنسي، وتجارة الأعضاء البشرية أو غيرها[31] . "وان جميع المؤشرات تدل على زيادة ظاهرة الاتجار وبيع الأطفال في العراق بشكل ملفت خاصة مع انتشار شبكات وعصابات الجريمة المنظمة في العديد من المحافظات، " وليست مختصرة على جغرافية محددة سواء في الجنوب والوسط بل هناك نشاط لها في الغرب والشمال"، وان "الطابع الاقتصادي ونسب الفقر هي من تؤشر على وجودها وارتفاعها في ذات الوقت"، وقد شهد العراق سلسلة من النزاعات المسلحة منذ 2003 واستيلاء الجماعات الإرهابية على مساحات شاسعة من المدن ونتيجة ذلك اصبح العراق البيئة الحاضنة للاتجار بالبشر نتيجة تخلخل المدن واضطراب النظام العام للبلد، إذ سيطرة فيها التنظيم الإرهابي ما يسمى ب(داعش) [32]، وشهدت تلك المرحلة ممارسات سيئة السمعة مجردة من كل القيم الإنسانية منها المتاجرة بالنساء والأطفال وبيعهم في أسواق خارجية وهذه الممارسات لم تكون وليدة هذا العصر إنما تعود لوقائع حدثت في الماضي كتجارة الرقيق إذ يتم من خلالها بيع الأطفال والنساء في سوق النخاسة بعد أسرهم في الحروب أو بعد خطفهم من ذويهم، ويتم التعامل معهم كبضاعة في الأسواق ويستغلون ويذلون، بشتى أنواع التصرفات والممارسات المنزوعة الإنسانية، من قبل مجموعات إجرامية منظمة تنشط بشكل سري في مختلف أنحاء العالم فلا تقف عند حدود دولة ما بل تتعداها لتنفث سمومها وآثارها السلبية الجسيمة فيها ، اذ لا تقتصر على دولة معينة .إنما تمتد لتتخطى الحدود الجغرافية وتشمل العديد من الدول مع اختلاف أنماطها وصورها طبقاً لرؤية كل دولة لمفهوم هذه الظاهرة ومدى احترامها لحقوق الإنسان. اضافة الى ان "الاتجار بالبشر موجود حتى في إقليم كردستان"[33]، وهناك تعاون مع بغداد للاستدلال عليه ،"ولاتوجد احصائيات دقيقة عن حجم بيع الأطفال والاتجار بهم في العراق كونها من المواضيع الحساسة لكن على وفق تقارير المنظمات الدولية نهاية 2022 هناك قرابة مليون طفل منخرطين في ملف العمالة ويجري استغلال جزء منهم في الاتجار بالبشر بشكل غير قانوني فضلًا عن بيانات وزارة الداخلية حول تفكيك عصابات وشبكات تظهر حجم تلك الآفة" [34]. إن مشكلة الاتجار بالبشر تتميز بتخطيها الحدود الوطنية للدول إذ إنها تشمل كل من دول المصدر ودول العبور ودول المقصد، ومن الشكل (1) يمكن أن نلاحظ أهم الدول المصدرة والدول المستقبلة لتجارة البشر ومنها العراق الذي يعد من الدول المصدرة والمستقبلة لتجارة البشر.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

الشكل (1) الدول المصدرة والدول المستقبلة لتجارة البشر

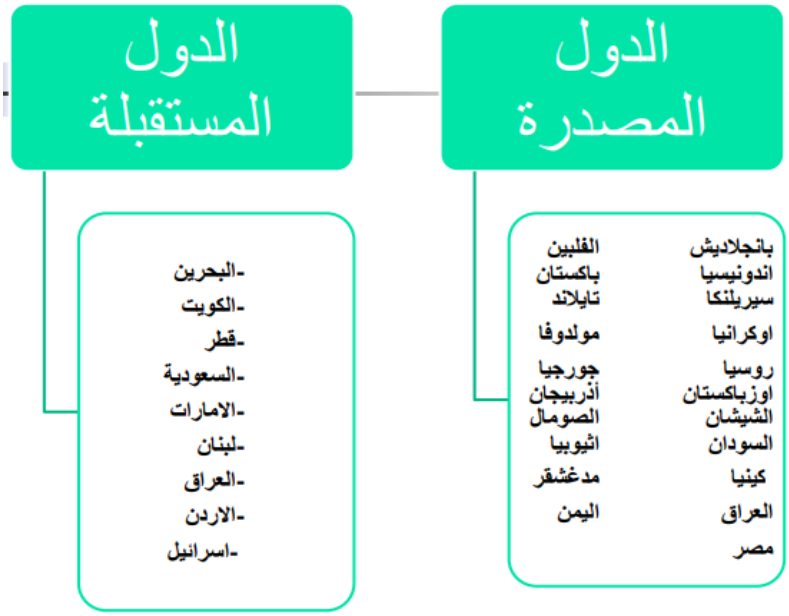

المصدر : المدربة: نسرين عبد العالي ، ظاهرة الاتجار بالبشر للنساء والأطفال ورشة عمل في المعهد الوطني لحقوق الإنسان لمجموعة من منتسبي هيئة التعليم التقني 27 / 12 / 2010 ، ص5

المبحث الثاني: المطلب الأول: "أهم الدوافع المساعدة لاتساع ظاهرة تجارة البشر في العراق"

إن " تقدير إيرادات جرائم الاتجار بالبشر بمبلغ 150 مليار دولار أمريكي يضعها في المرتبة الثالثة أو الرابعة قائمة الأنشطة الإجرامية" (من حيث الإيرادات) إن هذه الظاهرة موجودة، وتهدد المجتمع العراقي، خصوصاً المعوقين والأطفال والفتيات، ومعدلات الاتجار بالبشر في ارتفاع مستمر من جرّاء كثرة العصابات التي تمارس هذه الجريمة، وبالرغم من أن السلطات الأمنية تلاحقهم، وتعتقل الكثير من العصابات، " وهناك عدد من العوامل ساعدت في نمو هذه الظاهرة واتساعها ويمكن تصنيف تلك العوامل إلى ما يأتي [35].

1. ضعف وغياب السلطة وعدم الاستقرار الامني

تعثر الاستقرار السياسي وانتشار التطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 وحالة عدم الاستقرار الأمني الذي أدى إلى ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو تنفيذ خطط الجماعات المسلحة والأجنحة الأمنية لبعض الأحزاب والكيانات السياسية ، وعصابات الجريمة المنظمة ، وبعض الجماعات التي كانت لها مناصب و امتيازات وثروات من النظام السابق وتحطمت بعد التغيير وجميعها أصبح لها الدور الكبير في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

الرسمية فضلًا عن امتداد نفوذها على الساحة العراقية[36] التي تقوم بدعم الشبكات الإجرامية والانتفاع منها مادياً. أدى أيضا غياب القانون وضعف دور الأجهزة الأمنية في العراق لانتشار الجريمة المنظمة وسيطرة العصابات وتنفذها في عاصمة البلاد، ما جعل بغداد في قائمة أسوء المدن للعيش في العالم نتيجة انتشار عصابات الاتجار بالبشر المتنفذة في الدولة التي تمتلك الحصة الأكبر من شبكات الاتجار وتوفر لها الحماية الأمنية والقانونية. فضلًا عن ذلك، استغل المتاجرون بالبشر لازمة كورونا العالمية، مستفيدين من خسارة الناس للدخل وزيادة الوقت الذي يقضيه كل من البالغين والأطفال على الإنترنت، وبالطبع ونظرا للأثر الاقتصادي السلبي الذي تركته هذه الأزمة التي أدت إلى ارتفاع ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق [37].

2. عوائد الاتجار بالبشر

تدر هذه التجارة مبالغ مالية هائلة تجعل الأفراد الذين يعملون بها غير قادرين على تركها بسبب الأرباح الكبيرة التي يجنوها منها، كما أنها تمكنهم من العمل عبر حدود دولهم وتمنحهم فرصة التعرف على كبار تجار الاتجار بالبشر وتجار السلاح والمخدرات وغيرها من أنواع هذه التجارة [38]. وطبقاً لمنظمة العمل الدولية، أنّ من أصل 1000 شخص في العالم يُجبر ثلاثة منهم على العمل في وظائف أجبروا أو خدعوا لممارستها ولا يستطيعون تركها.وإن حوالي 21 مليون رجل وامرأة وطفل يجري إجبارهم على مزاولة أشكال مختلفة من العمل القسري [39] ، ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، بلغت أرباح الاتجار بالبشر في الفترة 2012-2014 أكثر من 150 مليار دولار ، وفي آخر تقدير لعام 2023، بلغت أرباح ظاهرة الاتجار بالبشر 245 مليار دولار. منه 169.9 مليار دولار لتجارة الجنس و75.9 مليار دولار للعمل القسري. وبحسب الإحصائيات المحدثة لعام 2022، فإن عدد العاملين بالعمل الاجباري يبلغ 23.6 مليون شخص؛ هذا بينما في عام 2014 تظهر هذه الإحصائية عدد 18.7 مليون نسمة. ويظهر التداول المالي لظاهرة الاتجار بالبشر في العقد الماضي قدرتها العالية على زيادة النمو في السنوات المقبلة [40].

3. تمويل الإرهاب

يوفر الإرهاب البيئة المناسبة لنمو ظاهرة الإتجار بالبشر ويساعد على رواجها بما يوفره من عوامل تهدد كيان المجتمع وتعيق تطوره، وفي المقابل يتغذى الإرهاب على المزايا المالية التي يحققها النخاسين لدعم عملياته وتمويلها، فضلاً عن كونها تعد عاملاً مهماً لجذب الإرهابيين وتجنيدهم إذ إن متحصلات كافة الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية التي تستخدم في مجملها لتمويل عملياتهم الإرهابية وتأمين مستلزمات ديمومتها في إطار جرائم متنوعة من عمليات ابتزاز كخطف أشخاص من أجل طلب فدية أو الإتجار بالأعضاء البشرية[41]،اذ تبين لدى كثير من المجرمين ان عمليات الخطف بمختلف أنواعها، أصبحت من اهم الوسائل التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية المسلحة لتوفير الاموال التي تضمن استمرار عملها، إذ تستخدم بعض هذه التنظيمات ومنها تنظيم داعش الإرهابي وتنظيم القاعدة، عمليات خطف الرهائن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

كوسيلة للحصول على فدية مالية ، اذ تبين إن الجماعات الإرهابية قد حصلت على فدية مالية تقدر بنحو 120 مليون دولار ما بين 2004 و2012. ، وأنه في السنوات الأخيرة جعلت القاعدة والمجموعات الإرهابية المنبثقة عنها من عمليات الخطف وتجارة البشر الأسلوب الجوهري في الحصول على إلايرادات [42]، وغالباً ما يتم استهداف الأطفال من خطفهم والاتجار بأعضائهم بالرغم من كون هذا السلوك الجرمي محظور بموجب القانون الدولي والتشريعات الداخلية للدول فقد أوجبت اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الإتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال[43] . " وأكدت منظمة المصير العراقية، توثيقها "ارتفاعا صادما" في أعداد جرائم الاتجار بالبشر التي يقع ضحيتها النساء والأطفال، معتبرة أن الأسباب المباشرة ترجع إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، وتصاعد قوة عصابات الجريمة المنظمة، وزيادة عمليات بيع الأعضاء عالمياً، فضلاً عن تفشي ظاهرة الاستغلال الجنسي والتسول والإكراه على العمل" [44]،

4. ظاهرة البطالة

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 واجه الاقتصاد العراقي أزمة جديدة تضاف إلى أزماته السابقة من تدمير للبنى التحتية وتوقف مشاريع التنمية والتحجر الذي أصاب القطاعيين العام والخاص بفعل التركة الثقيلة من السياسات السابقة نتيجة لأقتحام البلد في حروب عبثية أنهكت وشلت عجلة الأقتصاد مع فوضى أمنية عارمة خيمت على قطاعات البلد الأمر الذي عطل الخدمات العامة مما أدى إلى تراجع الأنتاج المحلي . كل هذا الوضع المأساوي أسهم بتفاقم مشكلة البطالة بشكل خطير [45]، وما يترتب عليها من عدم قدرة بعض الأسر على توفير متطلباتها الضرورية أدى بها إلى بيع أبنائها للعصابات الإجرامية [46]، وقد تكون البطالة سبباً في كثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية مثل ضعف الانتماء أو فقدانه والعداء ضد المجتمع . والتسكع في الطرقات ، وارتياد الأمكنة المشبوهة، وتأخر سن الزواج وانتشار الزواج العرفي والانحرافات الجنسية والخلافات والتفكك الأسري والطلاق[47] ، وأصبحت البطالة في العراق من أكبر واعقد المعضلات المستعصية التي تواجه الدولة العراقية ، إذ يعاني المجتمع العراقي ومنذ سنوات من ظواهر عدة ، ولعل أهمها هي ظاهرة البطالة وظاهرة عدم الاستقرار السياسي. وظاهرة العجز الحكومي عن أداء المهام المنوطة بها وظاهرة الإرهاب فإن ما بات يلاحظ هو ظهور ظواهر جديدة ناجمة عن تفاعل وعلاقة ظاهرة مع أخرى أي تفاعل ظاهرة البطالة مع عدم الاستقرار السياسي المستمر التي أدت إلى ارتفاع ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق [48]. وعن طريق مراجعة للبيانات الإحصائية المتوفرة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حول تطورات السكان في العراق، نلاحظ وجود زيادة سريعة في معدلات نموه فقد بلغ عدد السكان (26.3) نسمة عام (2003)، وبلغ بحدود (40) مليون نسمة عام (2022)، محققاً بذلك نسبة نمو

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

بحدود (3)، ويلاحظ أيضاً ارتفاع الفئة العمرية للسكان في سن العمل لأكثر من (52)، بينما البلغ نسبة السكان في سن (65) سنة فما فوق بحدود (30) من مجموع السكان، وهذه النسبة تكشف حقيقة ارتفاع نسبة الإعالة في العراق، مما ينقل العبء على الفئة العمرية الفاعلة من السكان. لقد تباينت تقديرات نسب البطالة في العراق في السنوات السابقة، إلا أنه وبحسب الإحصائية الأخيرة الصادرة من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فإن معدل البطالة بين السكان بلغ (16.5%) عام (2021) وهذا يعني وجود شخص عاطل من بين كل خمسة أشخاص يعملون، ومن جهة أخرى، فإن معدل البطالة بين الذكور بلغ (14.70) مقابل (28.26) بين النساء[49].

5. العولمة

تعد العولمة من العوامل الاجتماعية التي أسهمت في تفشي ظاهرة الاتجار بالبشر فإن ما سعت إليه العولمة من الجانب الايجابي المتمثل بالتطور السريع وإلغاء الحدود الدولية واتساع حجم التبادلات التجارية وتقوية أواصر الترابط العالمي والتسويق للأفكار دولياً فضلاً عن اتساع قائمة خياراتنا، إلّا انها اسهمت ايضاً في تفشي الجريمة المنظمة ومنها جرائم الاتجار بالبشر ، فقد أصبحت تلك الجرائم تدار دولياً من قبل شبكات تتاجر بالإفراد من عدة دول ، فضلاً عن اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء مما جعلهم فريسة بأيدي السماسرة والتجار المختصين في مجال الجريمة المنظمة [50] ، وتعددت وتطورت أشكال وأنماط جرائم الإتجار بالبشر بشكل ملحوظ وفي اتجاه تصاعدي في ظلّ العولمة Globalization وثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وتشير العولمة الاقتصادية إلى إزالة الحواجز كافة أمام حرية انتقال العمالة، رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، فضلًا عن حرية التجارة. و تشير العولمة الاقتصادية – بمعناها الضيق – إلى حرية التبادل الاقتصادي للسلع والخدمات وحرية التدفقات المالية بين دول العالم. وبالرغم من وجود العديد من الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية على بعض الاقتصاديات من حيث توفير المزيد من فرص العمل وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ومن ثم تزايد معدلات النمو الاقتصادى بها، إلا أنها أسهمت بشكل كبير في انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر، خاصة فيما يتعلق بانتقال العمالة الرخيصة بين الدول المختلفة [51]، كما يمكن القول إنه بالرغم من كون ظاهرة العولمة ظاهرة اقتصادية وسياسية في المقام الأول، إلا أنها قد بدأت تؤتى آثارا وانعكاسات قانونية في شتى المجالات. وفي ظل انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، توسع نطاق عمل العديد من المنظمات الإجرامية، كما ظهرت وانتشرت أنواع جديدة من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، وفى مقدمتها جرائم الإتجار بالبشر بوصفها جرائم ترتكب أفعالها في أكثر من دولة وفى ظل أكثر من سيادة وطنية؛ إذ تعبر هذه الأفعال عن جرائم عابرة للحدود بين البلدان. وقد أفادت المنظمات الإجرامية من توسع التجارة والأسواق المالية، ومن التطور السريع للتكنولوجيا لتنشر نشاطها في أقطار العالم كافة [52].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

6. التفكك الأسري

الذي يتكون بسبب الطلاق أو عدم تواجد أحد الأبوين مع الأبناء بشكل دائم نتيجة العمل سواء داخل الدولة أم خارجها، مع ضعف التواصل الأسري نتيجة لعدم التفاهم بين الزوجين الذي ينشأ بسبب الزواج بالإكراه الذي يكون بحكم العادات والتقاليد، وهذا التفكك غالباً ما يترتب عليه وجود أبناء في بيئة مفككة مما يجعلهم يلوذون بالفرار من المنزل، واللجوء إلى أحد أوكار عصابات الاتجار بالبشر، وهذا ما يسهم في وجود أعداد كبيرة من المتشردين في العالم [53]. يسهم التفكك الأسري والاجتماعي في انتشار السلوكيات الإجرامية بأنواعها كافة، فالعديد من الدراسات التي اثبت هناك علاقة ترابط بين جنوح الأحداث وتعرضهم للاستغلال والعنف من قبل الآخرين وبين التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي يتلاقها الفرد نتيجة لانتمائه لأسرة مفككة غير مترابطة فيما بينهم، فضلًا عن "التفكك الاجتماعي المتمثل بانهيار البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي وتدمير القيم الأخلاقية فضلاً عن الانقسامات والصراعات التي تحدث بين مؤسسات المجتمع التي تؤدي إلى انتشار العنف المجتمعي" (54) . وقد انشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تجارة الأطفال في العراق عن طريق استخدامهم في توزيع المخدرات عبر تحويلهم إلى مدمنين أولاً، ثم يتم استغلالهم لبيع تلك السموم مقابل الحصول على جرعهم اليومية" ، من أسبابها "التفكك الأسري والتسرب من المدارس والظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق لعقود طويلة، وأهمها ظهور داعش واحتلاله مساحة كبيرة من العراق وتشريد وتهجير الملايين وهو ما خلف حالات عديدة من استغلال الأطفال والمتاجرة بهم بحسب تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الاتجار بالبشر في العراق الذي نُشر عام 2022، فإن العراق لا يزال يفتقر إلى قانون حماية الطفل الذي تم تقديم مسودته إلى مجلس النواب عام 2021. [55] ، لذلك يعد التفكك الأسري، عامل أساس إلى الانحراف، وانعدام القيم الأخلاقية، ويمكن القول إن الأسرة تكون مصدرا للانحراف من خلال التنشئة الاجتماعية السلبية التي تتبناها في تنشئة أفرادها ، وأسلوب العقاب، والإهمال كل هذه يؤدي إلى الانحراف والتصرف بشكل مضاد للمجتمع [56].

7. الفساد الحكومي وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروات

يعد الفساد الحكومي أحد الأسباب في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر وعائقاً أمام القضاء عليها إذ أضحت طبقات المجتمع متفاوتة، فأصبحت الطبقة العليا في غنى فاحش ومتزايد، والطبقة الفقيرة تزداد فقراً، فهذه الفجوة بين أفراد المجتمع ترتب عليها زيادة في معدلات الفقر والبطالة وانعدام المستوى المعيشي للكثير من الأسر مما دفعهم نحو بيع أحد أبنائهم أو بناتهم أو أعضائهم الجسدية، فغالباً ما نرى أب يبيع أحد بناته تحت مسمى الزواج، أو أم تبيع جزءً من أعضائها الجسدية لتأمين احتياجات الأسرة، أو اتجاه الأبناء نحو التسول أو الاتجار بالمخدرات وغيرها من الوسائل غير المشروعة [57]، وإن الفساد الحكومي غالباً ما يكون أصحابه من الداعمين للأعمال المشبوهة وغير الشرعية تحت بطانة استغلال المنصب والسلطة، كحماية تجار

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

السلاح والمخدرات، هذا إن لم يكونوا شركاء لهم ، ويتحقق ذلك من خلال رضوخ الموظفين والمكلفين بإنفاذ القانون للمتاجرين عن طريق تقديم الرشاوى لهم وغيرها لغرض قيامهم بتنفيذ متطلباتهم المتعلقة بالاتجار، إذ يتطلب من العصابات المنظمة لأجل تسهيل مهامها القيام بإفساد الموظفين بشراء ذممهم بمختلف صور الفساد [58]. ومنذ عام 2003 وحتى 2023 ، يقع العراق في أواخر مؤشر الفساد المنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر الدول فساداً والمتوقع أيضاً أن يبقى لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم، إذ لم يشهد العراق استشراء الفساد بهذا الحجم، واتساع دائرته وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، مما يهدد استقرار النظام السياسي ككل، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة بين المؤسسات الدولية ، ووفقا لإحصائية أوردها مجلس القضاء العراقي، فقد جاءت العاصمة بغداد في المرتبة الأولى في جرائم الاتجار بالبشر، تليها محافظات أخرى مثل اربيل والسليمانية والديوانية وبابل، وكانت السلطات العراقية كشفت في نهاية عام 2017 عن إجراء تحقيقات في 266 حالة اتجار بالبشر، مؤكدة أنها أقل مما كانت عليه عام 2016 إذ بلغت 314 حالة ومعظم الحالات سواء في العالم الافتراضي أو الواقعي– تشير إلى أن أماكن هذه التّجارة تتركز في المناطق الفقيرة، من دور التجاوز والمستشفيات وبيوت الدعارة ومناطق الغجر[59]. ويمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد في العراق وترتيبه العالمي والعربي، عن طريق الشكل رقم (2) اذ يعتمد المؤشر في تصنيفه ومنح الدرجات لـ 180 دولة، على (13) مصدراً للمعلومة، التي تعدها مؤسسات عالمية متخصصة وغير حكومية، إذ يتم احتساب الدرجات ما بين(0) إلى (100) درجة، وكلما اقتربت الدرجة إلى الـ100 كانت الدولة أقل فسادا. إذ حصل العراق على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (154) عالميا والمرتبة (13) عربيا .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

شكل (1) ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023

المصدر : "إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة النهرين. مجلة قضايا سياسية. العدد 76 ، 2024 ، ص573".

وقدد حقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أن الوضع السياسي ما زال متردياً.على هذا المستوى تفتيتاً وطائفياً فضلًا عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش» [60], وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة ال26 عالميا والأولى عربيًا على مؤشر مكافحة الفساد، تلتها قطر في المرتبة ال40 عالميا، وتذيلت الصومال وسوريا واليمن وليبيا القائمة.

8. الإنترنت

إنّ من أبرز الخصائص التي تميز جريمة إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية (الانترنت) بقصد الاتجار بالبشر انها جريمة لا حدود جغرافية لها ، فأي جريمة ترتكب بواسطة الشبكة المعلوماتية تتخطى حدود الدولة التي ارتكبت فيها لتتعدى آثارها كافة بلدان العالم فضلًا عن صعوبة اكتشافها ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم تركها لأيّ أثر خارجي بصورة مرئية كذلك فإن هذه الجريمة لا عنف فيها ولا دماء و إنها ترتكب

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

في الغالب بالخفاء و قدرة الجاني على تدمير ما قد يعد دليل لإدانته وذلك في أقل من الثانية الواحدة، كذلك احجام المجنى عليهم عن المبلغ عن الجريمة في حال اكتشافها إذ يتم اكتشاف معظمها إن لم يكن كلها بالصدفة البحتة [61]، وللإنترنت دور إيجابي في حياتنا اليومية، كما إن له دور سلبي في ازدياد ظاهرة الاتجار بالبشر، إذ يستخدم المتاجرون المواقع الموجودة جميعها على هذه الشبكة التي تتيح الحوار لغرض تقديم عروضهم المتضمنة تقديم خدمات تشمل وكالات الزواج أو عروض التوظيف في الخارج أو عروض السفر والسياحة ويستدرج المتاجرون الأشخاص عن طريق اغرائهم عبر غرف الدردشة التي يتم فيها تداول الأحاديث والصور، كما يعد الإنترنت سوقاً للعصابات لعرض بضاعتها غير الأخلاقية [62]. وقد أشار المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر إلى أن سماسرة وتجارا وشخصيات نافذة في الحكومة متورطة في إيقاع الضحايا في شباك الاتجار، مستغلة بذلك نفوذها في مؤسسات أمنية. ووثق المرصد ثلاث شبكات للاتجار بالبشر في بغداد، تعمل على استدراج الضحايا عن طريق صفحات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، يديرها سماسرة يقتنصون ضحاياهم بأساليب تنطوي على نصب واحتيال، لانتزاع أعضائهم مقابل مبلغ مالي يصل إلى 7–10 ملايين دينار عراقي (حوالي 6–8 آلاف دولار)، لا يحصل الضحية منها سوى على 10%، ويتعهد من يسمي نفسه "المعتمد الطبي" بتوفير أوراق ثبوتية مزورة وولي أمر غير حقيقي، لضمان عبور اللجنة الخاصة بنقل وزرع الأعضاء، التي تأخذ في الغالب رشى مالية تبلغ 3–5 ملايين دينار عراقي ، وكانت السلطات العراقية كشفت في نهاية عام 2017 عن إجراء تحقيقات في 266 حالة اتجار بالبشر، مؤكدة أنها أقل مما كانت عليه عام 2016 إذ بلغت 314 حالة [63]. وتؤكد مُعطيات مؤسسات حقوقية أن آلاف الأطفال يباعون سنوياً إلى عصابات الجريمة التي تستخدمهم في عمليات ترويج المخدرات وتصوير الأفلام الاباحية عن طريق الانترنت من أجل بيعها مقابل مبالغ مالية [64].

9. الحروب

تعد الحروب أحد أكبر الأخطار التي تهدد المجتمعات الإنسانية وتزعزع كيانها واستقرارها لما لها من نتائج سلبية وعميقة في حياة المجتمعات سواء كان ذلك في مدة الحرب أم فيما بعدها. إن الحروب بطبيعتها مقوضة للأمن والاستقرار، تمثل مسار فزع وتشتت، وهجرة وتشرد، فإن مثل هذه البيئة الضعيفة المحتدمة بالصراعات والنزاعات تكون مواتية لبروز أنماط عديدة من الآفات والأمراض الاجتماعية وفي مقدمتها ظاهرة تجارة البشر [65]. غالباً ما ينتج عن الحروب والصراعات وجود أعداد ضخمة من اللاجئين، إذ يصاحب اللجوء الفقر مما يدفع اللاجئين إلى الاتجاه نحو العمل في تجارة الجنس(الدعارة) لسدّ حاجياتهم الأساسية، وهذا ما يجعلهم فريسة سهلة لدى عصابات الاتجار بالبشر، إذ يتم إغراؤهن بالمال وبتأمين مسكن، أو حياة أفضل من تلك التي يعيشونها داخل المخيمات أو الملاجئ. [66] ومما لاشك فيه أن الحروب تترك آثارًا سلبية على الأشخاص المدنيين، إذ تتركهم بدون مأوى ويعانون من نقص في جميع متطلبات الحياة اليومية، كما تدفع

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

الأشخاص إلى الهرب من بلادهم إلى بلاد أخرى أملاً في ايجاد حياة أفضل، لذا تجد عصابات الاتجار في هذه الظروف فرصة مناسبة للاتجار بالأشخاص [67]. وتتفق التقارير التي تناولت هذه التجارة على أنَّ أهم عامل وراء انتعاشها هي الحروب، فهي البيئة الأكثر خصوبة التي تنتعش فيها هذه التجارة لذلك، وبخلاف محاولات البعض المستمرة في تمويه دور الحروب، لكن الإحصاءات الدولية، بما فيها تلك الصادرة عن مؤسسات تنشط في الدول التي تغذي اشتعال الحروب، تجمع على أنَّ الحرب تتصدر قائمة الأسباب الأخرى، وتحظى بنصيب الأسد عند الحديث عن أحجام أسواق هذه التجارة، ومساحة الرقعة الجغرافية التي تنتشر فيها. وهذا يفسر كونها ظاهرة عالمية لا تحصر نفسها في رقعة جغرافية مُعينة، ولا تتقيد أسواقها بحدود سياسة لهذه الدولة أو تلك. وهو ما يكشف أيضًا تنامي هذه الظاهرة في المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي [68].

المطلب الثاني: الوسائل والحلول لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر

1. تجريم ظاهرة تجارة البشر في العراق:

يجب تعزيز الإطار القانوني والسياسي في العراق فيما يخص الاتجار بالبشر. والعمل ضمن المعايير الدولية وقيم حقوق الإنسان، وتحديث التشريعات الحالية. بشكل يعزيز سياسات حماية الضحايا وتشديد العقوبات على الاتجار ومتابعة النتائج والتأكد منها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة لمكافحة الاتجار بالبشر والتحديث لحلول وبرامج مكافحة الاتجار بالبشر [69].

2. حماية الضحايا وتقديم المساعدة إليهم:

ألزام الدولة العراقية بمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال عن طريق عرض الضحايا على طبيب مختص للتحقق من حالتهم الصحية، وتأمين الإتصال بعوائلهم إن وجدت أو الدولة التي يحملون جنسيتها، والحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالضحايا ، وتوفير المساعدة المالية للضحايا ومكان سكن مؤقت يتلاءم مع جنسهم وفئاتهم العمرية، وإعادة تأهيلهم من النواحي الاجتماعية والنفسية والبدنية من خلال إنشاء مراكز إيواء وتأهيل متخصصة لهم ، وتوفير فرص العمل والتدريب والتعليم، وتقديم الدعم الدبلوماسي للضحايا من غير العراقيين؛ لتسهيل عملية عودتهم إلى بلدانهم [70].

3. التعاون المتبادل بين المواطن والأجهزة الأمنية :

مد أواصر التعاون بين المواطن والأجهزة الأمنية عن طريق بث برامج التوعية الأمنية والقانونية للمجتمع لوسائل الإعلام، وتعميق علاقة الأجهزة الأمنية مع مؤسسات المجتمع المختلفة كالعائلة والمدرسة والجامعة والمنظمات المهنية والشعبية عن طريق عقد ندوات ولقاءات اجتماعية لهذه المؤسسات، وذلك بهدف الوقوف على أرضية تسهم في خلق علاقات اجتماعية متبادلة بين الأجهزة الأمنية والمواطن وتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية ودورها في حفظ الامن والنظام للدولة العراقية [71].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

4. تحديات البطالة :

ضرورة ايجاد معالجات لحل مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية لظاهرة تجارة البشر عن طريق بناء المجتمع العراقي الجديد، التي برزت بشكل واضح بعد حلّ بعض وزارات الدولة والتشكيلات التابعة لها، وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم. وأسهمت هذه المشكلة في إيجاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الملائمة للانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي. وهذه المشكلة لا يتم علاجها إلا عن طريق إعادة فتح المصانع وورش العمل والمشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين في القطاعين العام والخاص. (72).

5. تفعيل الأجهزة الأمنية والقانونية:

التأكد من تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات لمكافحة الاتجار بالبشر وتأكيد هيبت الأجهزة الأمنية والقانونية على نحو موضوعي سليم أمام أفراد المجتمع، بعيدًا عن السلبيات التي ارفقت أداء هذه المؤسسات خلال العهود السابقة، والعمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الصالح القانوني والمؤسساتي، ويتيح للقانون معالجة جرائم الإتجار بالبشر ومكافحة العصابات المنظمة التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار العصابات والاحزاب والسياسية (73).

6. التعاون وتبادل المعلومات الوطنية والدولية :

يلزم زيادة التنسيق والتعاون بين الأطراف العديدة المشاركة في مكافحة الاتجار بالبشر في العراق .تندرج ضمن المؤسسات الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وقطاع الشركات تحت هذه التبادل المعلومات وتخطيط الاجراءات وإيجاد حلول مستدامة، مع وضع برامج وقائية حول أساليب استخدام شبكة المعلومات العالمية الانترنت مع وضع برامج ومناهج تعليمية في وزارة التربية والتعليم للتوعية ضد مخاطر الاتجار بالبشر(74).

7. الإعلام ودوره للتصدي لتجارة البشر :

يؤدي الإعلام بمختلف وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة الدور الأمثل في توعية الشباب من مخاطر ظاهرة الاتجار بالبشر ، كونها تمثل جريمة بحق النساء والأطفال اولاً وتأثيراتها على أسرهم والمجتمع ثانيًا والأمن الوطني ثالثاً ، لذلك يجب تفعيل الدور القيادي للفضائيات العراقية بهذا الدور الحيوي وتتبنى سياسة ممنهجه تهدف إلى إبراز مخاطر الاتجار بالبشر من جانب، والعقوبات الصارمة التي تفرض على تجار الجريمة من جانب آخر، وبالنتيجة تعطي وسائل الإعلام لعموم المجتمع فكرة واضحة عن تجارة البشر وبالمقابل تبرز العقوبات وفق مبدأ الترهيب والترغيب الذي من شأنه التقليل إلى حدًّا ما من مخاطر الظاهرة وانتشارها في المجتمع العراقي(75).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

الخاتمة :

تعد ظاهرة الاتجار بالبشر من أكثر الجرائم انتشارا وسرية وتنظيماً التي برزت في المدة الأخيرة بأشكال وأفعال مختلفة بعد عام (2003) كونها ترتبط بأنشطة غير شرعية تحقق عوائد مالية ضخمة ضمت تحت طياتها العديد من المسميات كالرّق والسياحة الجنسية والرقيق الأبيض والعبودية القسرية والدعارة واستخدام الأطفال في الأعمال المخالفة للقوانين التي تعرضهم للخطر وتؤدي إلى مشاكل مباشره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد لما تسببه من تهديد لاستقرار الدولة وسيطرتها على السياسة العامة للدولة ، فجميع جرائمها غالبا ما تكون ذات بعد دولي وتكون ضمن نطاق الجرائم المنظمة العابرة للوطنية، اذ تدر اموال باهظة سواء فى الدول الفقيرة التى تمثل المصدر الرئيس لجانب العرض لضحايا الاتجار ، أو فى الدول الغنية التى تمثل المصدر الرئيسى لجانب الطلب على هاؤلاء الضحايا. الأمر الذى يجعل من مواجهتها عملية صعبة ومعقدة من ثم تستلزم تعاوناً دولياً وثيقاً ومكثفاً ومستمراً وحاسماً. ولخطورة هذه المشكلة تسعى الدولة بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية المصلحة العامة للدولة العراقية وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها فيما يأتي:

أولًا: الاستنتاجات:

1. إن العوامل الاقتصادية لا تقل عن سابقتها من حيث الأهمية فالتفكك الأسري وكل شخص يعمل بهواه بدون رقيب كلها عوامل تعد من العوامل الرئيسة في انتشار تجارة البشر واتساعها ويعكس بدوره سلباً على البلاد وهذا يعود بدوره إلى عدم وجود فرص العمل ووجود جماعات منظمة إرهابية من أجل التفكك الأسري.
2. لقد اسهمت العوامل الاقتصادية وبشكل كبير في زيادة تفاقم ظاهرة تجارة البشر واتساع الرقعة الجغرافية التي تمتد عليها هذه الظاهرة.
3. تؤثر ظاهرة تجارة البشر على سياسة الدولة الخارجية وتؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار والسلام الدولي .
4. ان ظاهرة تجارة البشر تتم بأموال متحصلة من جريمة، فهي أموال غير مشروعة تساعد على زعزعة الأمن للبلد وازدياد معدلات الجريمة .
5. جريمة تجارة البشر جريمة دولية ولاجل القضاء عليها لابد من تظافر جهود الاسرة الدولية والإقليمية وزيادة التعاون في تبادل المعلومات.
6. تعدد مصادر ظاهرة تجارة البشر على جرائم منها (تجارة الاعضاء البشرية ، وتجارة المخدرات والتسول والاتجار بالبشر والبغاء وتجارة بيع الأطفال) .
7. التوسع الكبير بتجارة البشر والاعضاء البشرية مع انعدام الجانب الاخلاقي والديني .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

8. غياب الإرادة السياسية هو من الأسباب الرئيسة لمعالجة هذه الظاهرة، لأن غالبية الطبقة السياسية تمارس الفساد وتحمي الفاسدين. فغالبا ما يكون الجناة والفاسدون هم من يمارسون تجارة البشر وهم من أصحاب القرار والقوة ولديهم أذرع مسلحة تقوم بانهاء حياة أي شخص أو أي مسؤول يعترض عليهم.
9. هناك علاقة بين تجارة البشر وتجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب العالمي وغسيل الاموال، فالعصابات الإرهابية تلجأ إلى المنافذ غير القانونية لتنفيذ مخططاتها، لانه الطريق الوحيد لهم هو الاتجار بكل الممنوعات من أجل بناء قوتهم في ظل الصعوبات التي تواجهها دول المنطقة والعالم من تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الأخير خطرا على الأمن القومي والدولي .

ثانيا: التوصيات

1- اهمية عقد ندوات ومؤتمرات هدفها زيادة ونشر الوعي لدى المواطنين للابلاغ عن هكذا تصرفات من الأشخاص الذين يمارسون جرائم تجارة البشر . التي تتعلق بالأنشطة غير المشروعة قانونيا ، ومن خلال وسائل الإعلام ايضا.
2- محاربة الفساد الذي يعد الممول الرئيس لعمليات هذه الجريمة، كون الفساد يفسح المجال للحصول على الأموال غير المشروعة الوهمية. ، من دون رقابة قانونية مشددة.
3- نظراً لأهمية الاستقرار السياسي في التأثير في الأداء السياسي للدولة ، يتعين على صانع القرار ضرورة التعامل مع ظاهرة تجارة البشر من جذورها بهدف لتقليل تأثيرها السلبي على المتغيرات السياسية المختلفة.
4- تجريم تجارة البشر وملاحقة هكذا افعال إرهابية لما تمثله تلك الظاهرة من عواقب وخيمة على ابناء المجتمع والدول المجاورة وذلك عن طريق تجريم الأعمال التحضرية لهذه الجريمة واعتبارها جريمة تامة.
5- اتّساع نطاق ظاهرة تجارة البشر إلى الحدود الخارجية للبلد، هو تهديد لاستقرار وسلامة الأنظمة السياسية وهياكل الحكومات، بل تهدّد كذلك الأمن والسلم الدوليين، ما يستدعي اتّخاذ تدابير مضادة ووقائية من جانب المجتمع الدولي.
6- الحدّ من الفقر والبطالة إذا لن نستطيع القضاء عليها كلياً فلا شك أن الفقر والبطالة يشكلان التربة الصالحة لنمو ظاهرة تجارة البشر وتكاثرها.
7- إصدار عقوبات صارمة ضد الاتجار بالبشر والمخدرات وتجار السلاح مع ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة والواقية بتضامن الأفراد وأجهزة الأمن لمكافحة ظاهرة تجارة البشر والتبليغ عنها وعن الجناة ومرتكبيها والإرشاد لأماكن تواجدهم .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

المصادر والمراجع:

(1) حامد سيد محمد حامد, الإتجار بالبشر كجريمة عابرة للحدود بين الأسباب, التداعيات, الرؤى الإسترتيجية, الطبعة الأولى, المركز القومي للإصدارات القانونية, القاهرة, 2013, ص 9.
(2) سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية - العدد السادس عشر 2019 ، ص 235.
(3) إياد حميد إبراهيم، ظاهرة الاتجار بالبشر (رؤية فقهية إسلامية معاصرة ، جامعة ميسان ، كاية القانون ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، عدد خاص بمؤتمر الاتجار بالبشر, المجلد 1، العدد 4، 2021 ، ص 178.
(4) خيرات مهدي فرحان و ثائر رحيم كاظم ، نظام العبودية في الحضارات القديمة (دراسة اجتماعية تحليلية) ، جامعة القادسية ، كلية الآداب مجلة نسق مجلد 38 ، عدد 7 ، في 30 حزيران 2023 ، ص 509.
(5) سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية ، مصدر سبق ذكره ، ص 234.
(6) احمد عبد القادر خلف محمود، ،تعريف جريمة الاتجار بالبشر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق ، قسم القانون ، 2013، ص 7.
(7) عبد الله عزيز فياض و احمد عادل عبد الكريم، التحديات والصعوبات في تحديد ومكافحة جريمة الاتجار بالبشر ، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والادارية ، مجلة الشرائع للدراسات القانونية , المجلد 3, العدد 4 2023، ص 22.
(8) ورود لفته مطير، وسائل الإدارة الوقائية لمواجهة الاتجار بالبشر في العراق، جامعة ميسان ، كاية القانون ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، عدد خاص بمؤتمر الاتجار بالبشر, المجلد (1)، العدد (4)، 2021 ، ص 258.
(9) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اعتمد البروتوكول اعلاه وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني 2000
(10) منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (4236) في 22/ 4 / 2012 المادة الأولى ، القانون العراقى لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ،
(11) سامر حميد سفر و اياد كاظم سعدون، الاتجار بالبشر ودور المشرع العراقي في مواجهته ، جامعة ميسان ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة, المجلد 1, العدد 4 عدد خاص بمؤتمر الاتجار بالبشر، 2021, ص103.
(12) أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر 2009 ، ص 133
(13) المادة (2/1) من الإتفاقية الخاصة بالرق لسنة 1926 المعدل بالبروتوكول المحرر في مقر الأمم المتحدة في عام 1953.
(14) سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية ، مصدر سبق ذكره ، ص 246.
(15) المسرى، مركز حقوقي : الاتجار بالبشر في العراق تقوده عصابات تدر عليهم المليارات ، نشر على الموقع الالكتروني المسرى بتاريخ ، 8 / 7 / 2023 شوهدة بتاريخ 2024/5/24" ، https://www. https://almasra.iq/40765/
(16) علاء عبد الرزاق، الاتجار بالبشر فيي العراق: الاثار الإنسانية والابعاد الاجتماعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية ، العدد الرابع والتسعون 2023.، ص447
(17) انظر نص المادة رقم 2 من اتفاقية السخرة رقم 29 لعام، 1930.
(18) رافع إيمان ، دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، جامعة في البويرة، الجزائر ، مجلة المحلل القانوني ، المجلد 1 العدد 2، ديسمبر ، 2019 ، ص22
(19) سعد جمار نشمي و أمين ياسين عباس، رؤية شاملة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق بعد عام2003 ، عدد خاص لمؤتمر العلوم الإنسانية: التحديات واستراتيجيات النهوض، جامعة الأنبار، . مجلة درامات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47 عدد 2 ملحق 2، 2020 ،ص223
(20) المصدر نفسه، نفس الصفحة .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(21) محمد ثامر السعدون المفهوم الدولي للاستغلال الجنسي للاطفال السنهوري، بيروت ، 2017 ، ص.96
(22) سامر حميد سفر دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة / ، مجلة المحل القانوني , المجلد 1 العدد 2 ديسمبر 2019 ص21.
(23) عبد الله عزيز فياض و احمد عادل عبد الكريم، التحديات والصعوبات في تحديد ومكافحة جريمة الاتجار بالبشر ،مصدر سبق ذكره ، ص 26.
(24) مصطفى نجم الدين فتح الله الحماية القانونية وفاعليتها في مكافحة الاتجار بالأطفال(دراسة في القانون الدولي والداخلي) رسالة ماجستير جامعة كركوك 2018، ص 34.
(25) أوس الغريري، العوامل الاقتصادية والحاجة إلى المال من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، ، نشر على الموقع الالكتروني الجزيرة ، بتاريخ 24 / 12 / 2018 شوهدة بتاريخ 5/23/ 2024" ، https://www.aljazeera.net/news
(26) علاء عبد الرزاق، الاتجار بالبشر فيي العراق: الاثار الإنسانية والابعاد الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص456.
(27) رامي متولي القاضي, مكافحة الإتجار بالأعضاء البشرية, في التشريع المصري والمقارن, الطبعة الأولى, دار الكتب المصرية, 2011, ص21.
(28) آلاء ناصر أحمد باكير و عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم . جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية
مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة. مجلد. 5، عدد. 38 شباط 2020، ص100.
(29) السومرية ، تجارة الأعضاء البشرية في العراق: تحذيرات من تناميها ، ، نشر على الموقع الالكتروني السومرية ، بتاريخ 14 / 12 / 2022 شوهدة بتاريخ 5/23/ 2024" . https://www.alsumaria.tv/news/
(30) سامر حميد سفر و اياد كاظم سعدون، الاتجار بالبشر ودور المشرع العراقي في مواجهته ،مصدر سبق ذكره ص104.
(31) رامي متولي القاضي, مكافحة الإتجار بالأعضاء البشرية, في التشريع المصري والمقارن, مصدر سبق ذكره, ص14..
(32) سولاف عبداللة حمة رشيد, التحقيق في جرائم الاتجار بالبشرفي ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية, اربيل,– جامعة تيشك الدولية مجلة كلية القانون، المؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية ، 2019 ص194.
(33) المصدر نفسه ، نفس الصفحة.
(34) بغداد اليوم، ظاهرة "المتاجرة وبيع الأطفال" تتسع في العراق.. مختص يستعرض الأسباب ، نشر على الموقع الالكتروني بغداد اليوم ، بتاريخ 24 / 7 / 2023 شوهدة بتاريخ 5/23/ 2024" https://baghdadtoday.news/226837
(35) ضحى ابراهيم مفتن و ابتسام حاتم علوان، تطور السياسة الأمنية في العراق (١٩٤١ – ٢٠٢٠)، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية ، المجلة السياسية والدولية, المجلد 2, العدد 55، 2022 ، ص 383.
(36) إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 568.قضايا سياسية ، العدد 76، 2024، ص 569.
(37) علي احمد رحيم ، ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق، نشرعلى الموقع الالكتروني منتدى فكرة ، بتاريخ 25 / 1 / 2022 شوهدة بتاريخ، 5/24/ 2024" https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/zahrt-alatjar-balbshr-fy-alraq
(38) محمد جميل النسور. الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، الجامعة الأردنية، الأردن، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد(41)، 2014، ص 1146.
(39) تقرير منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري لعام 2012. نشر على الموقع الالكتروني للمنظمة 1 / 6 / 2012 شوهدة بتاريخ 5/23/ 2024" ، file:///C:/Users/user/Downloads/wcms_bey_pr_32_ar%20(1).pdf

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180057

(40) شفقنا العربي، الاتجار بالبشر؛ تهديد للأمن القومي والدولي، ، نشر على الموقع الالكتروني شفقنا العربي بتاريخ 6 /5/ 2024 شوهدة بتاريخ 2024/5/23" ، https://ar.shafaqna.com/AR/424157/
(41) سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية ، مصدر سبق ذكره ، ص 242.
(42) إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 569.
(43) انظر المادة 35 من الاتفاقية
(44) إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 569.
(45) نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية ، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / كلية الآداب المجلد 23/ العدد 2: 2015، ص 752 .
(46) عائشة إبراهيم البريمي، الوقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة الأمرات،ط،1 الشارقة، مركز بحوث الشرطة.2011، ص 36.
(47) محمد متولي غنيمة ، التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية ، القاهرة : الدار المصرية واللبنانية ،1996 ، ،ص26.
(48) رواء طه درويش ، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام 2003 العراق انموذجا ، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية ، عدد خاص وقائع مؤتمر تونس ، ، المجلد جزء 2, 2021ص1324.
(49) احمد عبد صالح، البطالة في العراق: بين الواقع وأولويات الربنامج الوزاري، العراق، بغداد ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط .2023، ص 4.
(50) خيرات مهدي فرحان و ثائر رحيم كاظم: المسببات الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالبشر(دراسة اجتماعية تحليلية للمجتمع العراقي) ، جامعة القادسية، كلية الآداب ، مجلة نسق مجلد 38 ، عدد 7، 2023، ص624.
(51) أماني فوزي، الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في ظل العولمة الاقتصادية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، المجلة الجنائية القومية، المجلد 58 العدد 1 ، 2015، ص113.
(52) أماني فوزي، الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في ظل العولمة الاقتصادية، مصدر سبق ذكره ص113.
(53) نصيرة، مهيرة ، جريمة الاتجار بالأشخاص وجريمة تهريب المهاجرين: دراسة مقارنة، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، عدد 65، 2018، ص: 61.
(54) خيرات مهدي فرحان و ثائر رحيم كاظم ، المسببات الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالبشر(دراسة اجتماعية تحليلية للمجتمع العراقي) ، مصدر سبق ذكره ، ص 624 .
(55) ميادة داود. آخرها هذا الأسبوع.. لماذا تتكرر عمليات بيع الأطفال في العراق؟ نشر على الموقع الالكتروني ارفع صوتك 3 / 4 / 2024 شوهدة بتاريخ 2024/5/23" ، https://www.irfaasawtak.com/iraq/2024/04/02
(56) صابرين حسين جاسم و. زينب عبدالله ، العود لتعاطي المخدرات ، جامعة بغداد- كلية الاداب، مجلة الآداب/ ملحق العدد 136 ، 2021 . ص569.
(57) آلاء ناصر أحمد باكير و عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم . جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية، مصدر سبق ذكره . ص 104.
(58) صابرين حسين جاسم و. زينب عبدالله ، العود لتعاطي المخدرات ، مصدر سبق ذكره . ص569.
(59) أوس الغريري، العوامل الاقتصادية والحاجة إلى المال من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر ، مصدر سبق ذكره . ص569.
(60) باسم علي خريسان، (العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021) ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. ، بغداد ، دائرة المنظمات غير الحكومية (2022)، ، ص9 .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(61) عمار عباس الحسيني،الاطار المفاهيمي لجرمية انشاء موقع على الشبكة المعلوماتية بقصد الاتجار بالبشر (دراسة مقارنة) ،جامعة بابل/ كلية القانون،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابه السنة الثالثة عشر ، 2021 ،ص 976.

(62) سعد جمار نشمي و أمين ياسين عباس ، رؤية شاملة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص 222 .

(63) أوس الغريري، العوامل الاقتصادية والحاجة إلى المال من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، مصدر سبق ذكره .

(64) محمد جميل النسور. الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 1146.

(65) فاطمة سالم جابر، السباب المؤدية الى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية ،كلية التربية الأساسية ، العدد 37 ، شياط ، 2018 ، ص 564 .

(66) غنيم ،عبدالرحمن علي، وباكير، الاء ناصر، ،جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية، ، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 38 ، 2020 ،ص10.

(67) سعد جمار نشمي و أمين ياسين عباس ، رؤية شاملة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص 222 .

(68) عبيدلي العبيدلي. الحروب هي العامل الأقوى وراء انتعاش الاتجار بالبشر، نشر على الموقع الالكتروني الرؤية 1 / 6 / 2019 شوهدة بتاريخ 2024/5/23" ، https://alroya.om/post/240008/

(69) علاء عبد الرزاق، الاتجار بالبشر فيي العراق: الاثار الإنسانية والابعاد الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص456.

(70) المادة (11) مر قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي رقم (28) لسنة 2012

(71) "احمد عبد العزيز عبد العزيز ، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، جامعة الموصل. آداب الرافدين ـ عدد خاص. مؤتمر كلية آلاداب العلمي الرابع العدد (47/ 4) 2007". ص122

(72) "حاكم ناصر حسين الخاقاني و مرتضى مظفر سهر ، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية ، جامعة ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ،مجلد 9، العدد ، 3 ، 2019، ص165.

(73) "احمد عبد العزيز عبد العزيز ، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية"، مصدر سبق ذكره ، ص122

(74) محمد سرور الحريري. الاتجار بالبشر وسبل مكافحته .. قراءة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية ، قراءة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر على الموقع الالكتروني الرؤية 28 / 9 / 2019 شوهدة بتاريخ 2024/5/23" ، http://www.acrseg.org/41360

(75) "حاكم ناصر حسين الخاقاني و مرتضى مظفر سهر ، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية ، مصدر سبق ذكره ، ص165.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0